آثـــار فيـروس كورونـا

على الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة للاجئين السوريين في مصر

ECRF.NET ECRF_ORG

آثار فيـــروس كورونـــا

على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في مصر

آثار فيـــروس كورونـــا

على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في مصر

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

المحتويات

1- مقدمة..... 5

2- منهجية التقرير 6

3- خلفية عن وضع اللاجئين قبل الأزمة..... 6

4- حال السوريون بعد الوباء..... 8

5- أبرز الصعوبات..... 10

5-1- إيجارات المسكن الشهرية..... 11

5-2- الغذاء..... 11

5-3- رعاية الأطفال 12

5-4- العلاج 13

5-5- تكاليف المستندات..... 13

5-6- احتجاز اللاجئين 14

6- دور المنظمات الدولية والوطنية..... 14

7- توصيات..... 16

1- مقدمة

بعد ظهور أزمة وباء كورونا واجتياحه كل أنحاء العالم تقريبا، تقارير صـــدرت مؤخرا من عدة جهات ترصـــد أوضـــاع اللاجئين الســـوريين في مصـــر وجوانب الاهتمام المتعلقة بحياتهم في ظل الظروف الصـــعبة المحيطة [1]، حيث يتأثر وضـــع اللاجئين وملتمســـي اللجوء في مصـــر بالظروف الاجتماعية والاقتصـــادية الصعبة، وتشمل الارتفاع في الأسعار، وقلة فرص التوظيف، والنظرة السلبية لجنسيات معينة. إضافة إلى ذلك، لا يزال الاتجار باللاجئين وملتمسي اللجوء وتهريبهم من مصر وعن طريقها أحد تحديات الحماية البالغة الأهمية.

يستهدف التقرير بشكل رئيسي إلقاء الضوء على أثر أزمة فايروس كورونا إنسانيا واقتصاديا على اللاجئين السوريين الذين يشكلون أغلبية اللاجئين بمصر، فوفق بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، تستضيف مصر أكثر من 254,000 شخصا من طالبي اللجوء المسجلين لديها واللاجئين من 56 دولة مختلفة، غالبيتهم من سوريا تليها السودان وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا واليمن والصومال.

بدأت هذه الأعداد في التدفق في عام 2012، حيث بدأ الســـوريون الفارين من أراضـــيهم التي مزقتها الحرب في طلب اللجوء إلى مصر. وبما أنهم يمثلون خلفيات اجتماعية واقتصادية ودينية مختلفة، ارتفع عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر بشكل كبير من 12,800 في نهاية عام 2012 إلى أكثر من 130,000 شخص في الوقت الحالي نتيجة للأزمة السورية، وذلك وفق إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشهر فبراير 2020 [2].

بينما تشـــير تقديرات أخرى أن عدد اللاجئين وملتمســـي اللجوء من المتواجدين بمصـــر قد يتخطى تلك التقديرات، يفحص هذا التقرير كيف هي أحوالهم بعد ظهور جائحة كورونا وما الذي أضـــافه انتشـــاره في بداية العام وماتبع ذلك من إجراءات على تلك الأوضاع الصعبة بالفعل.

---

[1] مدى مصر، "اللاجئون في مصر.. "جوع في البيت وكورونا في الشارع"،13 مايو 2020، متاح على:https://mada24.appspot.com/madamasr.com/ar/2020/05/13/feature/مجتمع/اللاجئون-في-مصر-جوع-في-البيت-وكورونا/?fbclid=IwAR0VLBbfG67Ci8buQCRhWPMx6H3AxR0DNkMuuMtYm7rGtzp1GZOfa2sQUJM

مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "جائحة فيروس كورونا تفاقم من التحديات التي تواجه اللاجئين في مصر"، 11 يونيو 2020، متاح على: https://www.unhcr.org/eg/ar/15751-%d8%ac%d8%a7%d8%a6%d8%ad%d8%a9-%d9%81%d9%8a%d8%b1%d9%88%d8%b3-%d9%83%d9%88%d8%b1%d9%88%d9%86%d8%a7-%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82%d9%85-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7.html

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "يجب حماية حقوق وصحة اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية خلال التصدي لفيروس كورونا، بيان صحفي مشترك من مفوضية حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية"، 31 مارس 2020، متاح على: https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25762&LangID=A

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين،"سياق اللاجئين في مصر"، متاح على: https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt

كانت المفوضـــية المصـــرية للحقوق والحريات قد تلقت العديد من الشـــكاوى والطلبات والكثير من الإحالات من جهات عدة بشـــأن حالات بحاجة شـــديدة إلى المســـاعدة، تحمل أغلبها الشـــكوى من عدم القدرة على تحمل تكاليف الحياة وتطلب الدعم بعد غلق وتوقف تام لأنشـــطة العمل التي كانت مصـــدر رزق لمعظمهم والتي كانت بالكاد تغطى تكاليف أســـاســـية كالســـكن والغذاء، كما تلقت المفوضـــية المصرية أيضا شكاوى واستفسارات عن أي برامج أو مبادرات قد تقدم لهم العون الاقتصادي من جهات ما انفك اللاجئون يشتكون من ضعف تدخلاتها وعدم الاهتمام الكافي بمعاناتهم.

2- منهجية التقرير

اعتمد التقرير على مقابلات شـخصـية مع ما يقارب 50 من السـوريين المقيمين في مصـر، لسـؤالهم عن الاهتمامات الأســاســية واحتياجات الحماية الضــرورية وتفاصــيلها قبل وبعد انتشــار الوباء، كما اعتمد الباحثون على المكالمات الهاتفية لإجراء تلك المقابلات للســـؤال عن حالة الأســـر والعائلات قبل وبعد الوباء من خلال عدد من النقاط التي تمثل الجوانب الأساسية والضرورية في حياتهم،نظرا لضوابط التباعد الاجتماعي وصعوبة الانتقال بسبب ظروف ومواعيد حظر التجوال،كما استمع الباحثون إلى مطالب الأسر والعائلات والنقاط التي يرونها ذات أولوية بالنســبة لهم في مســاعدتهم للخروج من هذه الأزمة. أعتمد التقرير أيضــا على بيانات ومعلومات منشــورة على منصــات مفوضــية الأمم المتحدة لشــئون اللاجئين وتقارير وتحقيقات صحفية نشرتها صحف ومواقع مصرية عن موضوع التقرير.

في بادئ الأمر أراد باحثو المفوضــية المصــرية أن يشــمل التقرير أيضــا وضــع الجنســيات الأخرى بخلاف الســـوريين كاللاجئون الأفارقة وتحديدا اللاجئون الســـودانيون، نظرا لعددهم الكبير وقلة المســـاعدات المقدمة إليهم بالمقارنة باللاجئين الســـوريين، غير أن صـــعوبة التواصـــل وإجراء المقابلات، والمخاوف الصحية والأمنية أيضا حالت دون ذلك، مما جعل التقرير يقتصر على السوريين.

كما تواصـــل الباحثون مع عدد من العاملين بإحدى الجهات الدولية التي تقدم الدعم للاجئين من خلال برامجها بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين للوقوف على آخر التحديثات بشأن البرامج ومدى وملاءمتها لظروف الوباء كإحدى حالات الطوارئ.

3- خلفية عن وضع اللاجئين قبل الأزمة

في ظل غياب تشريع وطني ينظم اللجوء في مصر فإنه يتم النظر إلى حقوق اللاجئين وتنظيم أوضاعهم فقط من منطلق التزامات مصر الدولية والمتمثلة فياتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، واتفاقيةمنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، والاتفاقيةالعربية لتنظيم أوضـــاع اللاجئين في الدول العربيةوالصادرة عن جامعة الدول العربية عام 1994.

ورغم غياب تشـريع على الصـعيد الوطني، إلا أن مصـر كانت من أوائل الدول العربية التى شـاركت في المفاوضـات المؤدية إلى اعتماد اتفاقية سـنة 1951، وقد وقعت في سـنة 1954 مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بشأن تطبيق الاتفاقية في مصر، هذه المذكرة هي التي تضبط التعاون بين الحكومة المصرية والمنظمة حتى الآن. [3]

يعيش اللاجئون وطالبو اللجوء في بيئة حضـرية في مصـر، ويتركزون إلى حد كبير في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط وعدة مدن في الساحل الشمالي. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، زادت الظروف الاقتصادية الصعبة في مصر بشكل كبير من احتياج اللاجئين وأفراد المجتمع المُضيف. ومع افتقار العديد من اللاجئين إلى مصدر دخل ثابت إلى جانب استمرار زيادة التضخم، تتم تلبية الاحتياجات الأساسية بالكاد.

التحديات الأخرى تشـمل فرص معيشـة محدودة وحاجز اللغة الذي يواجه اللاجئين غير الناطقين باللغة العربية. كما يفتقر البعض إلى التعليم الرسمي المستدام الذي يمكن أن يدعم تطورهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء على المسـاعدات الإنسـانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتقديم الدعم الطبي أو النفسي – الاجتماعي.

وفق تحذيرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أوائل 2019 من أن برامج الدعم الأساسية للاجئين في البلاد تتعرض لضـغوط شـديدة، وذلك بسـبب الارتفاع في أعداد الوافدين وعدم كفاية الموارد، فقد أجبرت النزاعات الجارية في كل من اليمن وإفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى عدداً أكبر من الناس على الفرار إلى مصـر. وخلال العامين الماضـيين، ازداد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسـجلين في مصـر بنسـبة 24%.حيث قال المفوض السـامي للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين فيليبو غراندي:"يحتاج هؤلاء اللاجئون إلى مسـاعدة إنسـانية كافية وفي الوقت المناسـب. ولكن مع ذلك، فنحن عاجزون الآن عن تزويدهم بالاحتياجات الضرورية أو المحافظة على برامجنا الأساسية لحماية اللاجئين في هذا البلد". [4]

والنتيجة هي أن العائلات تصارع من أجل تدبر أمورها. ويجد الكثيرون أنفسهم غارقين في الديون وعالقين في براثن الفقر، مضطرين بذلك لاتباع آليات تكيف يائسة من أجل البقاء، كعمالة الأطفال والزواج المبكر، على الرغم من حسـن الضـيافة التي تبديها مصـر ودعمها للاجئين، بما في ذلك توفير التعليم المجاني والوصـول إلى خدمات الرعاية الصـحية على قدم المسـاواة مع المصـريين. وذلك نقلا عن بيان الأمم المتحدة، [5]حيث يحصـل اللاجئون السـوريون على الرعاية الصـحية في المرافق الصـحية العامة في مصـر، ويسمح لهم بالالتحاق بالمرافق التعليمية وهو أمر اقتصرته الحكومة المصرية على السوريين فقط، كما

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة – مصر – استعراض عام متاح على:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27904.html

[4] الأممالمتحدة، "80% من اللاجئين في مصر يعيشون في أوضاع إنسانية بائسة"، 28 فبراير 2019، متاح على:
https://news.un.org/ar/story/2019/02/1028002

[5] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "مصر: المفوضية في عام 2014"، متاح على: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27904.html

يسـمح لهم بخدمات الرعاية الصـحية الأولية فيما يسـمى نادى الأسـرة بالوحدات الصـحية بالتعاون مع منظمة يونيسيف.

هي إذاً حياة تشـبه حياة أي أسـرة مصـرية متواضـعة أو متوسـطة الحال من المجتمع المضـيف، غير أن السـوريين يفتقدون إلى مظلة الضـمان الاجتماعيالتي من المفترض يتمتع بها المواطن المصـري، والتي تصرح الحكومة المصرية بأنها تتخذ من الإجراءات ما يدعم العمالة المؤقتة والمتعطلين عن العمل نتيجة للإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المتبعة من الحكومة المصـرية، هذه الإمكانية غير متوفرة لدى السوريين إذن، وليس أمامهم سوى الجهة الرسمية لإعانتهم، والتي – حسب قولهم المستمر – لا تقدم أيشيء يذكر.

تأتى معظم مصادر الدخل للسوريين نتيجة للعمل في المشروعات الخدمية الصغيرة والفردية كالمطاعم والمقاهي، وبيع المنتجات الغذائية المصـنعة والعطور وبعض المشـغولات اليدوية، بالإضـافة إلى بعض العمالة غير الرسمية بالشركات والمصانع، كما يعتمد الكثير من الأسر على عمالة الأطفال المتسربين من الدراسة للمساعدة في توفير الدخل الضروري لحياة الأسرة.

هذا بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وبعض المنظمات الأخرى إلى بعض وليس كل السـوريون، والتي تختارهم كل منظمة وفق معايير الملفات الأكثر احتياجا وفى ظل تمويل محدود، والتي لا ينفك اللاجئون عن الشـكوى من اسـتمرار تخفيضـها أو وقفها أو إعادة توزيعها برغم عدم كفايتها من الأساس.

4- حال السوريون بعد الوباء

بعد انتشـار فيروس كورونا في العالم توقفت معظم الأعمال واغلقت النشـاطات التجارية في معظم الدول ومنها مصر، وفرض حظر التجول للحد من تفشى الفيروس، وذلك بموجب قرار رئيس الوزراء الصادر في 24 مارس 2020 بفرض حظر التجول مسـاءً في البلاد ابتداء من الأول من إبريل مع تحديد مواعيد غلق المحال التجارية والأنشطة المسموح باستمرارها، هذا القرار الذي تم تمديده بعد عيد الفطر وما زال ساريا حتى كتابة التقرير، ومن المتوقع أن يتم تمديد الحظر لمدد أخرى في ظل وصول عدد الإصابات إلى ذروتها في مصر. [6]

وقد قال تحقيقا نشـر في صـحيفة المصـري اليوم إن القرار" كان له الأثر الواضـح على اللاجئين وطالبي اللجوء مثلها كباقي المجتمع المصـري، حيث توقفت المدارس المجتمعية الخاصـة باللاجئين، كما توقف

[6] الشروق، "الجريدة الرسمية تنشر قرار حظر التجول وتعطيل بعض الأنشطة لمواجهة كورونا"، 24 مارس 2020، متاحعلى:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24032020&id=20ac5faa-aadc-4ed8-a1f0-cbf7bbeda6f1

عدد من المشـاريع الخاصـة بهم والمصـانع، وفقد الكثير من أصـحاب العمالة غير المنتظمة من اللاجئين وطالبي اللجوء عملهم، فيما توقفت معونات الجمعيات المعنية باللاجئين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ما أساء أوضاع الكثير من أسرهم، حتى عجز بعضهم عن شراء أبسط متطلبات الوقاية الشخصية بسبب غلاء أسعارها." [7]

إنها حياة تتسـم بنقص دائم في الموارد المالية وشـح في المسـاعدات وتراجع فرص العمل بالتزامن مع ارتفاع للأسـعار وعدم اسـتقرار في الوظائف ثم أتى فيروس كورونا ليوقف ما كان لا يكفي أو بالكاد يغطى الاحتياجات الأساسية.

▪ دور المفوضية السامية للاجئين في اتعامل مع أزمة كورونا

وفق آخر تحديث أصـدرته مفوضـية الأمم المتحدة في 13 يونيو 2020 وفي ظل الظروف الحالي[8]، قررت المفوضـية السـامية للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين في مصـر تمديد فترة خفض أنشـطتها وتأجيل المقابلات حتى 27 يونيو 2020 مع استمرار الخدمات التالية :

1. استمرار المساعدات المالية من أجل دعم اللاجئين خلال هذه الفترة الاستثنائية.
2. الخدمات الأسـاسـية المتعلقة بالعنف الجنسـي والعنف القائم على نوع الجنس(SGBV) وحماية الطفل مستمرة، ولكن بسعة محدودة وستكون الأولوية للحالات الطارئة لضمان تواجد أقل عدد ممكن من الحالات بحسب الضرورة.
3. يتم التعامل مع جميع الحالات التي تتلقى خدمات الحماية والاسـتقبال والاسـتشـارة من خلال الهواتف ورسائل البريد الإلكتروني.
4. يتم تأجيل مقابلات التسـجيل، وتحديد وضـع اللاجئ، وإعادة التوطين، والعودة الطوعية باسـتثناء الحالات الطارئة. وسـيتم إبلاغ اللاجئين وطالبي اللجوء المؤجلة مقابلاتهم بالتاريخ الجديد عبر الرسائل القصيرة.
5. التسـجيل الأولي للقادمين الجدد ممكن عبر البريد الإلكترونيلحين اسـتئناف عملية التسـجيل الرسمية.

[7] المصري اليوم، "«المصري اليوم» ترصد أوضاع ومخاوف «اللاجئين» في ظل انتشار فيروس كورونا"، 31 مارس 2020، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1698379

[8] مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "فيروس كورونا المستجد (COVID-19): الأسئلة الأكثرتكرارا"، 13 يونيو 2020، متاح على: https://help.unhcr.org/egypt/ar/faqs-covid19/

ووفق الشهادات التى جمعتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فقد قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المعونة الغذائية هذه المرة في شكل إعانة نقدية عن طريق كوبونات تصرف شهريا من منافذ الصرف، كما تحاول رصد الحالات الأكثر احتياجا ومحاولة تقديم أكثر الخدمات الممكنة في البرامج المتاحة وفق عملية إدارة الحالة، للتغلب على نقص أي تمويل أو برنامج خاص بالاستجابة لتلك الحالة الطارئة، وإن كان من المخطط أن يتم التنسيق لتلك الخطوة المتأخرة بعد مرور ذروة التفشي لفايروس كورونا.

ونقلت صحيفة "المصري اليوم" أن مفوضية الأمم المتحدة نصحت اللاجئين وملتمسي اللجوء "اتباع التوصيات المقدمة من السلطات المصرية، خاصة وزارتي الصحة والداخلية للتعامل مع فيروس كورونا". أوضحت منظمة الصحة العالمية في مؤتمر لها، أنه سيتم توفير الخدمة الصحية للاجئين وطالبي اللجوء من قبل وزارة الصحة المصرية مثل المصريين حيث توفر لهم الدعم الصحي في فترة جائحة كورونا بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة، سواء في حالات الاشتباه في مستشفيات الحميات، أو تحويلها للمستشفيات للعلاج والعزل." [9]

▪ دور الحكومة المصرية في التعامل مع أزمة كورونا

أدركت الحكومة المصرية أن الوباء لا يفرق بين أحد، وللقضاء عليه يجب حماية حقوق وصحة جميع الأفراد أيا كان جنسيتهم، فمن حيث الوقاية والرعاية الصحية لم تفرق الإجراءات الحكومية بين الأجانب والمواطنين، وأعلنت عن إتاحة الخدمات لجميع المقيمين، كما أعلنت الحكومة أيضا عن امتداد سريانالإقامات لحين عودة سير إجراءات تجديد الإقامات بعد فتح مكاتب الهجرة والجوازات وذلك منعاللتزاحم، لكن هناك غياب لأيإجراءات داعمة للمتضررين اقتصاديا.

5- أبرز الصعوبات

يستعرض هذا الفصل ما توصلت له المفوضية المصرية للحقوق والحريات من واقع اللقاءات مع اللاجئين السوريين في مصر. فقد تكرر ذكر صعوبات بعينها في اللقاءات على رأسها مسائل: إيجارات المسكن، الغذاء، رعاية الأطفال، العلاج والاحتجاز. كما يقتبس هذا الفصل كلام ورد على ألسنة السوريين التي أجريت المقابلات معهم لرفع أصواتهم لمن يهمهم الأمر.

[9] المصري اليوم، "«المصري اليوم» ترصد أوضاع ومخاوف «اللاجئين» في ظل انتشار فيروس كورونا"، 31 مارس 2020، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1698379

إجمالا تخلل حديث السـوريين خلال اللقاءات، الشـعور بالمرارة من تزايد الأعباء والهموم من مطالبات مالية وديون وفواتير، والإحسـاس بتخلي الجميع عن تقديم المسـاعدة والدعم لهم في تلك الظروف الصعبة، خاصة المنظمات الدولية، والذين صبوا الكثير من الغضب عليهم، خاصة مفوضية الأمم المتحدة، متهمين إياها بالتنصل من مسئولياتها تجاههم وتجاهلها لمشاكلهم.

5-1- إيجارات المسكن الشهرية

لا تكاد تمر أسـابيع قليلة حتى تصـبح كل أسـرة سـورية مطالبة بسـداد أجرة المسـكن الشـهرية، كابوس اللاجئين الشـهري الذي لا يكف عن الإلحاح، وهو الأمر الذي كان يشـكل صـعوبة بالغة في الظروف العادية، وأحيانا كثيرة كانت الأجرة تتراكم لعدة أشـهر مما يعرضـهم دائما لخطر الطرد والبحث عن سـكن من جديد. وقال البعض منهم إنه كان يضـطر إلى الإقامة مع عائلات أخرى ومشـاركة السـكن معهم، الآن كيف يكون الحال بعد فقدان العمل والوظائف وعدم وجود أي فرصـة لكسـب المال؟ بالتأكيد المأزق شديد على تلك الأسر كما جاء في شهادة إحدى الأسر السورية التي تم التواصل معها:

- "الإيجارات والفواتير عم تتراكم"
- "لا شغل ولا خروج من البيت والاحوال صعبةواجار الشقق لازم تدفع وتدفع خدمات العمارة"
- "انا طردتني صاحبت الشقة لان ما قدرت ادفع اجار هالشهر والله المستعان"
- "ماعم نعرف ندفع اجار البيت وصـاحبة البيت كل يوم بترن علينا عايزة فلوس والكهرباءوالميومافي منهم ولا ليرة والحمد لله على كل حال ربنا موجود بس لازم صحاب البيوت يرحمونا بهل فترة حسبيا الله ونعم الوكيل"
- "الوضع كتير صعب بكل بساطة شهر جاي منتقلع من بيتنصير بالشارع"
- "اقتراح بسـيط اقل شـي لازم يصـير انو إلغاء دفع الاجار المنزل والفواتير لأن إذا في حدا عم يشـتغل فممكن يأمن بعض احتياجات البيت ما أكثر والله يفرجها ع الجميع"

ربما يتضح من تلك التعليقات المؤلمة والصادرة على لسان السوريين والسوريات أنفسهم الذين تم إجراء اللقاءات معهم، مدى خطورة الوضع الذي يعيشون فيه على حياتهم ومستقبل أطفالهم، حيث باتت كل أسـرة مهددة بالبقاء دون سـقف يحميها وعليها البحث عن حلول غير موجودة في ظل حظر لكل النشاطات التي قد تساعد في إيجاد الحد الأدنى من الدخل.

5-2- الغذاء

منذ فرض حظر التجول وقرارات الغلق وأصـبح الجميع ملتزما بالبقاء في المنازل، زادت الحاجة إلى توفير المواد الغذائية بشـكل منتظم يوميا دون توافر أي دخل للأسـرة، ولنا أن نتخيل كمثال أسـرة من والدين وثلاثة أطفال ملازمين للمنزل على مدار اليوم ولا ينفكوا عن الطلبات المتعلقة بالغذاء والحليب وغيره.

ومما زاد الأمر سوءاً قيام مفوضية شئون اللاجئين بتقليص أعداد المستفيدين من المساعدات الغذائية المساهبكوبونات الغذاء بشكل مستمر، مبررة ذلك بالنقص في التمويل المخصص لبرامج دعم السوريين، كما أن موظفي الجهات العاملة أنفسهم أصبحوا غير متواجدين بالشكل الكافي لمساعدة الحالات أو لفتح ملفات الأسر ذات الاحتياج الشديد لدراستها أو لتحديد احتياجاتها، نظرا لإتباع قواعد التباعد الاجتماعي والعمل من المنزل. وقد قيل في احدى المقابلات:

- "البيوت شبه فاضيه من المواد الغذائية"
- "أمضينا شهر رمضان وما كان فيأى شي للأكل"

3-5- رعاية الأطفال

الأمر يكون دائما أصعب عند وجود أطفال، الأمر الذي يتطلب دخل يومي مرتفع بما يكفى لإطعامهم وتلبية احتياجاتهم اليومية، حيث متوسط عدد الاطفال في الأسر السورية يتراوح بين طفلين وثلاثة لكل أسرة [10]، معظمهم متسربين أو غير منتظمين بالدراسة الحكومية لأسباب تتعلق بالعمالة أو لعدم الاندماج مع السياسات التعليمية بالدولة المضيفة.

في حالات كثيرة يعاني الأطفال من اضطرابات نفسية وسلوكية نتيجة الحرب وظروف رحلة الهجرة والتنقل واختلاف البيئة والدراسة والزملاء، أو لنقص الرعاية الطبية، ومن نشأ منهم في مصر وقد تعرض لعنف أو لتنمر وغيرها من المشاكل.

جاءت قرارات الغلق كذلك لتجعل الأطفال عالقين بالمنزل مع والديهم مع غلق كافة المراكز التي قد تقدم خدمات مجانية متعلقة بالتأهيل والدمج والدعم النفسي والأنشطة الترفيهية والتعليمية، حيث صرحت الحالات التي تم محادثتها أن ذلك أصبح عبئاً إضافياً يرهق الأسر بالإضافة إلى الأعباء المتعلقة بتكاليف غذاء ولوازم الأطفال. وقد قيل في احدى المقابلات:

- "عنا أطفال ما فى بامبرز وحليب وخلافه"
- "عندي تلات أطفال ما بعرف كيف بجيب أكل إلون بكرا بها الوضع رح نموت"

[10] الأنباء، "في المسح الصحي الأسري للمكتب المركزي للإحصاء.. 93% من أطفال سورية حصلوا على التطعيم ، متوسط حجم الأسرة السورية 5 أفراد والذكور يفوقون الإناث بـ 1%"، 16 أكتوبر 2010، متاح على: https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/syria-news/143761/16-10-2010-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8

5-4- العلاج

بالرغم من وعود السلطات بتوفير الرعاية العاجلة ومواد التطهير والمنظفات الشخصية إلى المواطنين المصريين وغيرهم لخطورة العدوى إذا ما حلت بأي مقيم، إلا أن هناك نقص واضح في دعم هذه المنتجات، ومازال المصريون يتكفلون بشراء ما يلزمهم من هذه الاحتياجات على نفقتهم الخاصة في ظل ارتفاع ملحوظ لأسعارها مع كثرة الطلب عليها.

لذلك فمن الطبيعي أن يكون ذلك النقص في المواد الطبية والعلاج أحد أهم المشاكل التي تضرب بالأسر والعائلات السورية بعد وقف مصادر دخلها، مما يعرضها لتفشى المرض بينها بشكل أكبر، هذا بالإضافة إلى الاحتياجات الطبية التييعانى منها اللاجئون في الأصل كالعمليات الجراحية وأدوية الأمراض المزمنة والتي أيضا رفعت المفوضية الأممية الدعم عنها في سنوات سابقة.

5-5- تكاليف المستندات

في مبادرة من الحكومة المصرية، وبغرض وقف توافد اللاجئون على مكاتب الهجرة وتجديد الإقامات للحد من التزاحم، قررت الحكومة مد العمل بالإقامات الحالية واعتبارها سارية لحين إشعار جديد، مما خفف العبء مؤقتا على اللاجئين من تكاليف سفر وانتقالات ورسوم كانوا يتحملونها بشكل دوري لتجديد الإقامة.

لكن مشكلة الوثائق والمستندات لها جانب آخر، هذه المرة من جانب السلطات السورية متمثلة في السفارة السورية بالقاهرة، إذ تصر السلطات السورية على تحصيل الكثير من الرسوم المرهقة من السوريين الراغبين في استخراج أو تجديد جوازات السفر لهم ولأطفالهم وعائلاتهم، سواء من أجل العودة الطوعية أو السفر لدولة أخرى أو لأى سبب آخر.

ويرى بعض السوريين أنه لولا تلك المغالاة المرهقة في رسوم الجوازات من قبل السفارة لكان بإمكان حامل كل جواز أن يتقدم بطلب للعودة إلى بلاده، ويقترحون استغلالا لفترة الغلق الحالية إجراء مقابلات التوطين عبر الهاتف أو الإنترنت أسوة بما تفعل دول كالأردن ولبنان.وقد قالت احدى اللاجئات السوريات في مقابلة:

- "تخيل عائلة ٧ من أشخاص محتاجين 2100 $ تجديد باسبور ماعدا الغرامات طيب هذا منين بدو يجيب وغيرو كتير اقل مايمكن نعفيهم من الغرامات والاقامة عالكرت الاصفر سمعت انها لست شهور وبتضل الناس رايحة جاي تجدد ومابيعطوها فورا"

5-6- احتجاز اللاجئين

فيما يخص العلاج والرعاية الصحية في ظل أزمة كورونا هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية لا يلتفت لها الكثير بسبب الانشغال بالوضع الاقتصادي والمعيشي الحالي، والخاصة باللاجئين والمهاجرين السوريين بمراكز الاحتجاز، والمحتجزين منذ شهور في أماكن متفرقة مثل المحافظات الحدودية الجنوبية في ظل تكدس وظروف صحية سيئة، ومخاوف من تفشى عدوى الوباء بينهم مع عدم توافر الرعاية الصحية اللازمة وتباطؤ من السلطات في الاستجابة لدعوات إطلاق سراحهم.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة قد صرحت في بيان صحفي مشترك بأنه "يعتبر إيقاف اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، وفي أوضاع مزدحمة وغير صحية، أمر يبعث على قلق بالغ. وبالنظر إلى العواقب الفتاكة التي قد تترتب على تفشي فيروس كورونا، فمن الواجب إطلاق سراحهم دونما تأخير. ينبغي إطلاق سراح الأطفال المهاجرين وأسرهم وأولئك المحتجزين دون أسس قانونية كافية على الفور" وذلك وفق بيان المنظمات الدولية المشترك. [11]

المفوضية المصرية للحقوق والحريات أيضا كانت قد رصدت أزمة اللاجئين المحتجزين في ظل المخاوف من انتشار وباء كورونا، كما سبق وأشارت المفوضية المصرية أن أحد الأسباب الرئيسية للدخول غير النظامي هو التوقف عن إصدار تأشيرات الدخول منذ عام 2013 مما أعاق إجراءات لم شمل الأسر والعائلات السورية وأضطر بها إلى أن تسلك ط رق الدخول المحفوفة بالمخاطر والتي قد تنتهى بالاحتجاز، على سبيل المثال أصدرت المجموعة المحتجزة حاليا بمركز احتجاز كوم أمبو جنوب مصر والتي سيق وأصدرت المفوضية المصرية بيانا بشأنها تطالب فيه بإطلاق سراح المحتجزين تخوفا من انتشار الفايروس بينهم. [12]

- دور المنظمات الدولية والوطنية

جاءت شهادات السوريون والسوريات من الأسرالتي قامت المفوضية المصرية بالتواصل معهم لتبين وجود خلل واضح فياستجابة المنظمات لتلك الأزمة على رأسهم – وفق أقوال السوريين – مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين وبعض شركائها المنفذين، فقد أشاروا لتقاعسهم عن تطويع برامج

[11] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "يجب حماية حقوق وصحة اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية خلال التصدي لفيروس كورونا، بيان صحفي مشترك من مفوضية حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية"، 31 مارس 2020، متاح على: https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25762&LangID=A

[12] المفوضية المصرية للحقوق والحريات،"المفوضية المصرية للحقوق والحريات تدين احتجاز السلطات المصرية عدد من المهاجرين السوريين وملتمسي اللجوء في ظل مخاوف من انتشار وباء كورونا في أماكن الاحتجاز"، 4 مايو 2020، متاح على: https://www.ec-rf.net/?p=3374

الطوارئ لديها، والتباطؤ في رسم سياسات لمواجهة تلك المستجدات، كما عبروا عن شعورهم بأنهم قد تم التخلي عنهم ممن يعملون لأجلهم بينما كان المتوقع أن يتم إطلاق خطة طارئة لتوزيع المساعدات والوقاية وأدواتها والتوعية وتقديم الرعاية الطبية، بالإضافة إلى مناصرة السوريين فيما يتعلق بتخفيف الأعباء المالية من رسوم ومصروفات وخلافه. ومن بين ورد على لسانهم في المقابلات:

- "للأسف لا حياة لمن تنادي وكتار مننا مابيطلعلو اي مساعده غذائية او مالية"
- "المفوضية قفلو مكاتبهم وعيش مأساتك يا سوري كيف ما بدك"
- "ياحبيبنا عايشين بلعدم ما في شغل ومافي مصاري ونصف مرتب بلعافية والمنظمات الانسانيه والامم المتحدة والسفارة السورية كلهم .... من بعض"
- "أنا اعمل مع هيئة انقاذ الطفولة قسم الرعاية الأولية وهي خاصة حاليا بالتوعية واجراءات الوقاية .. المفروض يتم رفع الشكاوي إلى المفوضية ولكن لايوجد اي حلول سريعة الهيئة لم تقترح علينا اي اجراء رغم أننا اقترحنا بعض الحلول المجدية كونها هيئة لاتقدم مساعدات مالية"
- "تم التواصل مع هيئة بلان التي عرضت تقديم مبلغ بسيط لعدد قليل جدا من العائلات وبشروط حسب ما اطلعت على البيانات المطلوبة"
- "اليونيسيف طلبت عدد من العائلات لمساعده مادية لشهر واحد ولكن لم يتم اتخاذ اي اجراء جديد في ظل الازمة"

7- توصيات

بالرغم من يأسهم من أي تدخل مؤثر للمنظمات الدولية الاغاثية، يصر السوريون على أن تلك المساعدات من صـميم حقوقهم وفق القانون الدولي، حيث يقترحون التنسـيق بين المنظمات الدولية من أجل خطة دعم عاجلة تحصـــر جميع الحالات التي تحتاج للدعم، كما يطالبون بإعادة صـــرف المســـاعدات المادية والغذائية بشـكل شـهري وبلا اسـتثناء للتغلب على مشـكلتي السـكن والغذاء. اقترح البعض أيضـاً إطلاق وتبنى بعض المبادرات المجتمعية أو الأهلية التي تشجع على التغاضي عن أجر المسكن والسماح للأ سر بالعيش حتى تمر الأزمة وتعود الأعمال للسـير، وأيضـا تم اقتراح إطلاق مبادرة مجتمعية خيرية أو اغاثية لجمع المساهمات من السوريين القادرين ماليا وأصحاب الشركات وكذلك المصريين والجهات الاعتبارية الراغبة في المساعدة وتحديد جهة لحصر وتوزيع ما يتم جمعه من مساعدات.

- توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات بالآتي:

- تكثيف المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة لدورها الاغاثي تجاه اللاجئين في مصر وأن تبادر بتفعيل مجموعة عمل طوارئ مكونة من المنظمات المعنية بالأمر والجهات الحكومية المختصةللاستجابة للظروف الإنسانية الصعبة في ظب تفشي فيروس كورونا.
- ضرورة وضع سياسات مناصرة تهدف إلى جلب التمويل اللازم للنهوض ببرامج تقديم المساعدات، عن طريق تسليط الضوء على أوضاع اللاجئين الصعبة في ظل نقص التمويلات باستخدام الرصد المستمر والإحصائيات الناتجة عن دراسة الحالات.
- الإفراج عن اللاجئين المحتجزين بكافة أماكن الاحتجاز حفاظا على صـــحتهم وحياتهم والمتعاملون معهم من الأجهزة الشرطية.
- الاســـتمرارفي تمديد ســـريان العمل بالإقامات الحالية تخفيفا للأعباء المالية على اللاجئين من رسوم وانتقالات وتجنبا للتزاحم بالجهات الحكومية.
- إتاحة المجال وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والهيئات الإنســـانية والخيرية ومساعدتها على تنفيذ خطط وبرامج تدعم اللاجئين.